

■ المركزي السعودي يتوقع نموًا 1.9 في المئة



لها هو 90 في المئة". وأصبح محافظ ساما عن ارتفاع فائض ميزان المدفوعات الذي تجاوز 113 مليار ريال مع تراجع تحويلات العاملين الأجانب، لافتا إلى أن "الاحتياطيات الأجنبية للمملكة تجاوزت 507 مليارات دولار في أغسطس (آب) الماضي".

وكشف عن انخفاض تحويلات العاملين الأجانب 12% في النصف الأول إلى 73 مليار ريال من 83 مليار ريال بالنصف الأول من العام الماضي، مشددا على أن "معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي السعودي ما زال عند 20 في المئة".

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

أوضح محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) أحمد الخليفي، أن "النمو الاقتصادي السعودي في العام الجاري لن يبتعد كثيرا عن توقعات صندوق النقد الدولي، حيث يتوقع الصندوق أن ينمو اقتصاد المملكة 1.9 في المئة مقارنة مع نمو بلغ 2.2% في العام الماضي".

وأكد الخليفي أنه "من المبكر للغاية تقييم أثر هجمات أرامكو على الاقتصاد"، مشيرا إلى أن "البنك المركزي لا يتوقع أي نقص في السيولة، لكنه على أهبة الاستعداد لدعم السوق إذا اقتضت الضرورة".

وقال: "لا نتوقع أن يؤثر الطرح العام الأولي لشركة أرامكو على السيولة في القطاع المصرفي، نظرا لأن كل المؤشرات ما زالت قوية، حيث أن نسبة القروض إلى الودائع ما زالت عند 78% في حين أن الحد الأقصى

■ البلدان العربية تحتاج توفير 28 مليون فرصة عمل بحلول 2027



المركزية، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى تقديم الدعم الفني لمساعدة الدول على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة كافة الفئات، وخصوصاً الفئات المهمشة في المناطق الريفية والشباب والمرأة، من أجل الحصول على تمويل لمشروعاتهم".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشف مدير صندوق النقد الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا جهاد أزور، عن حاجة الدول العربية إلى توفير أكثر من 28 مليون فرصة عمل خلال السنوات السبع المقبلة.

وأكد أزور خلال ورشة عمل نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك المركزي المصري، أن "السيبل الرئيس أمام الدول العربية لتوفير فرص التشغيل هو تعزيز وتنمية الشمول المالي، واستهداف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لإتاحة الفرصة أمام الشباب والفئات المهمشة ومحدودة الدخل للوصول إلى التمويل، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية".

وأوضح أن "تعزيز الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة سيساعد البلدان العربية على زيادة معدلات نموها الاقتصادي، بنحو 3 في المئة خلال السنوات الثلاث المقبلة، وزيادة معدلات التوظيف والتشغيل وتوفير فرص العمل بنسبة 1 في المائة سنوياً، وهو ما يؤكد أهمية التركيز على الشمول المالي".

وأكد أن "الشمول المالي يجب أن يحظى بأهمية كبيرة لدى البنوك

■ "موديز": 260 مليار دولار حجر الأصول في المنطقة العربية



وأظهر التقرير إقرار المشرعين في دولة الإمارات لنظام حرية تنقل الصناديق الاستثمارية المرخصة في المناطق الحرة في الدولة، القرار الذي بحسب الوكالة من شأنه أن يعزز وضع الدولة كمركز دولي وإقليمي للمال والأعمال.

وقدّر التقرير حجم الأصول المدارة في المنطقة بنحو 260 مليار دولار في نهاية العام الماضي، مع الحصة الأكبر للسعودية (112 ملياراً) وحصة أقل للإمارات. ووفقاً للتقرير سيواجه القطاع تحديات مع اختبار تدفقات الأصول المتنامية لقدرة القطاع على إدارة هذه الأصول، خاصة في ظل التعقيد المتزايد في طبيعة الأصول وفي المنتجات التي يقبل عليها العملاء.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

توقع تقرير صادر عن وكالة التقييم الائتماني العالمية "موديز"، أن ينمو قطاع إدارة الأصول في الإمارات ودول المجلس بإيقاع مستقر خلال العقد المقبل، بفضل جهود الدولة ودول المجلس لتنويع قاعدة النمو الاقتصادي، والحد من الاعتماد على النفط، إضافة إلى القوانين والتشريعات الجديدة الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات الخارجية.

وتطرّق التقرير إلى الجهود المبذولة لاستقطاب الاستثمارات في ظل الإصلاحات الجديدة، مبيّناً قيام سلطة دبي للخدمات المالية (السلطة المنظمة لعمل مركز دبي المالي العالمي)، بخفض متطلبات الرسملة للشركات المرخصة التي تدير أدوات استثمارية من 500 ألف إلى 70 ألف درهم لصناديق المستثمرين العامة، و140 ألفاً من 500 ألف لصناديق الاستثمار العامة.

Volume Analysis

